الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/41/674
6 October 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الحادية والاربعون
البنود ٣٩ و ٤٠ و ٧٩ و ٨٠
و ١٤٣ من جدول الاعمال

# الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

# بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

# التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

# الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

# أزمة الديون الخارجية والتنمية

رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ موجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا
لدى الامم المتحدة

باسم مجموعة الـ ٧٧ ، أتشرف بأن أرفق بهذه الرسالة الاعلان المعتمد في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ من قبل الاجتماع السنوي العاشر لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ ، المعقود في مقر الامم المتحدة بنيويورك .

والاعلان يشمل عددا من المسائل الاقتصادية الهامة في ميدان التعاون المتعدد الاطراف من أجل التنمية ، مضافا اليها بنود مختلفة ذات بال تهم الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين . وسيكون للاعلان علاقة مباشرة بالمداولات التي ستجري ، تحديدا ، في إطار البنود ٣٩ و ٤٠ و ٧٩ و ٨٠ و ١٤٣ من جدول الاعمال .



Digitized by UNOG Library

وساكون عظيم الامتنان اذا تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم اعلان وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البنود المشار اليها أعلاه .

(توقيع) ايفنساك غولوب
سفير فوق العادة ومفوض الممثل
الدائم لجمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية الاشتراكية لدى
الامم المتحدة



Digitized by UNOG Library

المرفق

الإعلان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧

١ - عقد وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ اجتماعهم السنوي العاشر في مقر الامم المتحدة في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ .

٢ - ورحب وزراء الخارجية بالمبادرات والتوصيات الهامة التي اعتمدت في المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراري في الفترة من ١ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وذلك بغية حل المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي ، ولا سيما البلدان النامية .

٣ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن تلك القرارات والمبادئ التوجيهية يمكن أن تفيد أنشطة مجموعة الـ ٧٧ فائدة كبيرة ؛ وقرروا متابعة ما يتصل منها بأعمال المجموعة في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة .

٤ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية وآثارها المدمرة على اقتصادات البلدان النامية .

٥ - وأعربوا عن أسفهم لأن انعدام الإرادة السياسية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو قد حال دون قيام الامم المتحدة بمعالجة المشاكل والقضايا الاقتصادية العالمية الملحّة التي تواجه المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان النامية ، معالجة فعالة . فقد كانت ثمة محاولة لتنحية المشاكل الإنمائية بعيدا عن مركز الصدارة ، مما أضرّ بمصالح البلدان النامية ، وأدى الى إهمال شواغلها الملحّة إلى أقصى حد . وكان ثمة اتجاه متزايد من جانب مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة النمو نحو اتخاذ قرارات ذات أهمية للاقتصاد العالمي ككل دون أخذ مصالح البلدان النامية في الاعتبار الواجب وكذلك خارج الإطار المتعدد الأطراف لمنظومة الامم المتحدة ومن منظور سياساتها الوطنية . وفي هذا السياق ، دعا الوزراء إلى مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وفعّالة في العملية الدولية لصنع القرارات في إطار حل المشاكل الاقتصادية العالمية . كما طلبوا إلى البلدان المتقدمة النمو اتخاذ تدابير وخطوات عاجلة ضمانا لتمشي سياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها مع الاهداف والغايات الإنمائية للبلدان النامية .



Digitized by UNOG Library

٦ - وكرر وزراء الخارجية تأكيد أهمية الأمم المتحدة بوصفها المحفل الرئيسي للحوار والمفاوضات بشأن القضايا المتصلة بالتعاون الدولي من أجل التنمية ؛ وطلبوا إلى جميع الدول احترام المبادئ الديمقراطية المجسّدة في ميثاق الأمم المتحدة . لذلك ، طلب وزراء الخارجية إلى البلدان المتقدمة النمو الشروع في إجراء مفاوضات جادة وهادفة مع البلدان النامية ، في إطار الأمم المتحدة ، من أجل التغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة وتحقيق أهداف وغايات التوافق الدولي للآراء بشأن تحقيق التنمية من خلال وسائل منها تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وقرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ بشأن المفاوضات العالمية المتصلة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وكذلك من أجل ضمان الامتثال التام لأحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٧ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء الأزمة المالية للأمم المتحدة التي تعرض للخطر قدرة المنظمة على الاضطلاع بالبرامج المنوطة بها وتقوض جوهر التعددية ذاته . وطلب الوزراء إلى جميع الدول أن تفي بالتزاماتها المنبثقة عن الميثاق . وأحاطوا علما بالجهود المبذولة للتغلب على الأزمة ، كما أحاطوا علما بأن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة قد أنهى أعماله وقدم تقريره . وحثوا جميع أعضاء الأمم المتحدة على العمل البنّاء خلال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحسين الكفاءة العامة الإدارية والمالية ، للمنظمة .

٨ - ورأى وزراء الخارجية أن استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية يؤكد الأهمية العاجلة لمواصلة الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل تحقيق نمو الاقتصاد العالمي وتنميته على نحو مطرد ، خاصة في البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء من جديد ضرورة بذل كل جهد ممكن من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على وجه السرعة . وشددوا على أن طابع الترابط المتزايد للاقتصاد العالمي وتعلّق المشاكل بعضها ببعض يقتضيان القيام على نحو عاجل باستكشاف شتى الخيارات للتوصل إلى اتفاق على الصعيد السياسي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل العمل على اتخاذ إجراءات تعاونية ، ومن ثم الإسهام في تحقيق نمو الاقتصاد العالمي وتنميته على نحو متوازن ومنصف .

٩ - وبالنظر الى خطورة الحالة السائدة ، فإن الأمر يقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن المشاكل التي تواجه الاقتصاد الدولي حاليا ، بما في ذلك إصلاح النظم الدولية



Digitized by UNOG Library

النقدية والمالية والتجارية بما يحقق صالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وسيلزم اتباع نهج متكامل في المجالات المترابطة للنقد والتمويل والديون الخارجية وتدفق الموارد والتجارة والتنمية . وشدد الوزراء على الحاجة إلى الشروع فورا في العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل لأغراض التنمية وطلبوا إلى البلدان المتقدمة النمو أن تكون متعاونة في استجاباتها لهذا الاقتراح .

١٠ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء حالة الديون المتدهورة في البلدان النامية ، التي أصبحت من أكثر مشاكل الاقتصاد الدولي خطورة . ورحبوا بإدراج البند المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية" في جدول أعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، وأعربوا عن ثقتهم في أن مناقشة هذه المسألة بإسهاب وتعمق من شأنها أن تيسر اتخاذ إجراءات منسقة تشمل البلدان النامية المدينة والبلدان المتقدمة النمو الدائنة فضلا عن المؤسسات المالية والمصرفية التي يمكن أن تسهم في إيجاد حل سياسي عالمي لأزمة الديون الخارجية التي تواجه البلدان النامية ، وهذا من شأنه أيضا أن يمنع تفاقمها وتكرار حدوثها وانتشارها في المستقبل ، وأن يعزز النمو والتنمية .

١١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ حيال ما بلغه النقل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو من مستويات باعثة على الانزعاج ، وشددوا على الحاجة الملحة إلى عكس هذا الاتجاه . وأكد الوزراء على أن الحاجة إلى تعزيز تحقيق النمو والتنمية المطردين في البلدان النامية من أجل التغلب على المشاكل الاساسية المتمثلة في الفقر والبطالة والمديونية ستقتضي اتخاذ خطوات نشطة نحو زيادة تدفق رؤوس الأموال للتمويل الإنمائي ، بغية مضاعفة المستويات الحالية للتدفقات المالية على الاقل بحلول نهاية هذا العقد ، وعكس اتجاه العملية الانكماشية التي كان من نتيجتها تقلص الاقتصاد العالمي .

١٢ - كما أن الاتفاق المتعلق بالجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، الذي توصلت إليه الأطراف المتعاقدة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة مؤخرا في بونتا دل استه ، والاتفاق المتعلق بالتنفيذ الفوري للالتزامات المتعلقة بتجميد الوضع الراهن وإلغاء التدابير الحمائية ، يجب أن تعززهما تطورات موازية تفضي إلى إعادة تشكيل النظام النقدي والمالي الدولي من أجل تهيئة أوضاع نقدية مستقرة وداعمة ، وكذلك من أجل تعزيز استمرار نمو الاقتصاد العالمي وتنميته ، ولا سيما في البلدان النامية .



Digitized by UNOG Library

١٣ - وأكد الوزراء من جديد أهمية دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في التعاون الاقتصادي الدولي في مجالي التجارة والتنمية ؛ وشددوا على أن المؤتمر في دورته السابعة يجب أن يتصدى للقضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية المتعلقة بالنقد والتمويل والتنمية والسلع الأساسية والتجارة الدولية والدين الخارجي ، بما في ذلك ترابطها ، وأن يحقق تقدما ملموسا عن طريق تدابير ذات وجهة عملية في هذه المجالات وغيرها من المجالات التي تشملها ولاية الأونكتاد . وحثوا جميع البلدان على سرعة الموافقة على جدول أعمال المؤتمر وتاريخ ومكان انعقاده بحيث ينعقد خلال عام ١٩٨٧ .

١٤ - وأكد الوزراء على أن استمرار حدة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا يقتضي جهودا مكثفة من المجتمع الدولي موجهة نحو تحقيق الانتعاش القصير الأجل والتنمية الطويلة الأجل على حد سواء . وناشدوا المجتمع الدولي والمنظمات المتعددة الاطراف المعنية اتخاذ تدابير فعالة موقوتة من أجل تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات التي اتفق عليها في الاجتماع الاستعراضي الشامل النصفي .

١٥ - ولاحظ وزراء الخارجية مع الارتياح أن المجتمع الدولي قد سلّم ، خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، بالحاجة إلى توفير الموارد الخارجية الإضافية اللازمة للانتعاش الاقتصادي في افريقيا . وفي هذا السياق ، ناشدوا المجتمع الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الإقليمية والاقاليمية التعجيل بتعبئة الأموال اللازمة واتخاذ التدابير الملائمة من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وأيد الوزراء الدعوة الواردة في قرار المؤتمر الثاني والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بعقد مؤتمر دولي بشأن ديون افريقيا الخارجية .

١٦ - وأعاد الوزراء تأكيد تأييدهم المستمر والراسخ للكفاح ضد الفصل العنصري ؛ وأعربوا عن تضامنهم مع ضحاياه ومع البلدان المجاورة التي تعاني من العدوان وزعزعة الاستقرار الاقتصادي على يد نظام بريتوريا العنصري . وحثوا مرة أخرى المجتمع الدولي على فرض جزاءات اقتصادية شاملة وإلزامية على نظام بريتوريا العنصري وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، رحّب وزراء الخارجية بقيام المؤتمر الثامن لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز بإنشاء "صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري" ؛ وحثوا المجتمع



Digitized by UNOG Library

الدولي على دعم الصندوق والإسهام فيه بسخاء . وأكد الوزراء من جديد أنه ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يتخذوا ، بصفة فردية وجماعية ، خطوات وتدابير عاجلة وأشد قوة وتحديدا كي ينهوا دون إبطاء الاستعمار والاحتلال والسيطرة والاستغلال ، التي تشكل عقبات كؤود في وجه التحرر الاقتصادي للبلدان والشعوب النامية . وأكد الوزراء من جديد أيضا حقوق جميع البلدان والأقاليم والشعوب المخضعة لهذه الممارسات المدانة أو المتأثرة بها في عودة ممتلكاتها وتعويضها الكامل عن استغلال مواردها الطبيعية وجميع مواردها الأخرى أو استنفادها أو فقدها أو الإضرار بها . وأعادوا تأكيد تأييدهم الثابت للكفاح البطولي لشعوب ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين ولبنان والأراضي العربية المحتلة في سبيل تحقيق تحررها واستعادة سيادتها وسيطرتها الكاملة الفعالة على مواردها الطبيعية وجميع الموارد الأخرى والأنشطة الاقتصادية . كما طلب الوزراء إلى المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لإنهاء استخدام تدابير قسرية ضد البلدان النامية ، وهي تدابير آخذة في الازدياد وتتخذ أشكالا جديدة .

١٧ - وأكد الوزراء من جديد الدور الرئيسي الذي يؤديه الاعتماد الجماعي على الذات ، الذي أصبحت الحاجة إلى تحقيقه أكثر إلحاحا في سياق البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية . وأعربوا عن تأييدهم الكامل لاستنتاجات وتوصيات الاجتماع الرفيع المستوى لمجموعة الـ ٧٧ المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذي عقد في القاهرة بمصر في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، وذلك بصيغتها الواردة في إعلان القاهرة وفي التقرير الختامي للمؤتمر ، اللذين يؤكدان على أن المزايا الاقتصادية المتوخاة يجب أن تصبح أساس التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، حتى يمكن أن يتوافر لذلك التعاون عناصر الاستمرار والتجدد والتمويل الذاتية . وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لنتائج الاجتماع الوزاري للجنة المفاوضة المعنية بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ، المعقود في برازيليا في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦ ؛ وأعادوا تأكيد اقتناعهم بأن اختتام المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ، داخل الإطار الزمني المتفق عليه ، سيهيئ فرصة كبيرة لتعزيز التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية . كما أكد وزراء الخارجية الحاجة إلى إدماج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في عملية تقرير السياسات الوطنية . وشددوا على أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو جزء لا يتجزأ من عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كما أنه وسيلة لتنفيذها . وفي هذا الصدد ، أكدوا عزمهم على العمل ، فورا وبنشاط ، على بلوغ هذه الغاية .

- - - - -



Digitized by UNOG Library